اقتصاد

رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب لـ«الوطن»:

لن يحققوا بالاقتصاد ما عجزوا عن تحقيقه بالحرب العسكرية

رامز محفوظ

صرح رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب حسين حسون لـ«الوطن» أن مجلس الوزراء خلال الاجتماع الذي انعقد يوم الأحد الماضي وضع آليات جديدة لمواجهة الحرب الاقتصادية التي تشنها أميركا والغرب الآن على الدولة السورية، إضافة إلى تقديم الخدمات للمواطن، كاشفاً عن أن هذه الآليات الجديدة ستضعها الحكومة لتخديم المواطن السوري، مبيناً أن الآليات الماضية التي كانت مسبقاً لم تكن مجدية وكان يشوبها الكثير من الأخطاء.

وكان رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قد أعلن حالة الاستنفار القصوى لمواجهة آثار هذه العقوبات الجائرة على سورية، ووضع الاعتماد على الذات في مواجهة المتغيرات والتحديات القادمة عنواناً للعمل الحكومي، مشدداً على ضرورة اتخاذ قرارات جريئة وغير تقليدية تهدف إلى تأمين مستلزمات واحتياجات المواطن حتى لو اقتضى الأمر إعادة توجيه مسارات الإنفاق في قوائم الموازنة العامة.

ولتوضيح المقصود بالآليات الجديدة وإعادة توجيه مسارات الإنفاق في الموازنة، بيّن حسون أن الآليات الجديدة سوف تشمل تأمين المخزون الكافي للمواد الرئيسة، مشيراً إلى أن توقيع ١١ اتفاقية مع الجمهورية الإيرانية سوف يسهم بتأمين المواد والخدمات بشكل أفضل.

وأوضح حسون أن مسارات الإنفاق تشمل النفقات الجارية، ومن ضمنها الرواتب والأجور، إضافة إلى النفقات الإدارية والنفقات التخصصية وأنواع أخرى من النفقات، مبيناً أن توجه الحكومة لتوجيه مسارات الإنفاق يعني أن الحكومة سوف تركز خلال المرحلة القادمة على الأمور الضرورية التي تهم المواطن والمجتمع كالأدوية والمشتقات النفطية، إضافة إلى الاهتمام بالموارد المائية والسدود وقنوات جر المياه والتركيز على الزراعة.

وأشار حسون إلى أن موضوع الاعتماد على الذات الذي تحدثت عنه الحكومة يتم من خلال الاعتماد على إمكانيات الدولة المتوافرة المادية منها واللوجستية، إضافة إلى التعاون مع الدول الصديقة والدول التي وقفت مع الدولة السورية في حربها على الإرهاب.

وختم رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب: إن الآليات التي ستتبعها الحكومة تصب في مصلحة الوطن والمواطن من خلال الإجراءات النوعية التي ستتخذها، مبيناً أن الحرب الاقتصادية الجائرة التي تشنها واشنطن على سورية هو نتيجة فشلها في تحقيق أي من أهدافها الاستعمارية على سورية وعجزها عن تحقيق أي إنجاز في الشق الميداني والسياسي، لافتاً إلى أن الشعب السوري الذي صمد في وجه الحرب الإرهابية على سورية سيصمد في وجه الحرب الاقتصادية على سورية بوعيه وأن الشعب السوري كان وما يزال يقف مع الدولة السورية والجيش العربي السوري لذلك لا يمكن أن يحققوا في الاقتصاد ما عجزوا عن تحقيقه في العسكرة.

يناقش ما يتم إنجازه على صعيد «البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الأزمة»

«الجمعية البريطانية السورية» تقيم مؤتمرها الثالث في دمشق

موفق محمد

تبدأ غداً في دمشق أعمال مؤتمر «البرنامج الوطني التنموي: رؤية وطنية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية» الذي تقيمه «الجمعية البريطانية السورية»، بهدف مناقشة ما يتم انجازه على صعيد «البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الأزمة» الذي أطلقته الحكومة السورية.

ويعتبر المؤتمر الثالث من نوعه الذي تقيمه الجمعية في دمشق منذ اندلاع الأزمة في سورية قبل نحو ثماني سنوات، وسيعقد في مدرج جامعة دمشق على مدى يومين.

وأوجبت الأضرار والخسائر الجسيمة التي لحقت برأس المال المادي والبشري والاجتماعي ومكونات التنمية في سورية من جراء الحرب التي فرضت عليها، على الحكومة السورية وضع خطة إستراتيجية متكاملة لمرحلة ما بعد الحرب، حيث تستند هذه الخطة إلى مقدرات المجتمع والاقتصاد السوري على التعافي والنمو وتظهر بالوقت نفسه توجه الحكومة وخططها في رسم المشهد السوري في المرحلة المقبلة.

لذلك قامت الحكومة السورية بإطلاق «البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الأزمة» للتأكيد على الملكية الوطنية لمستقبل سورية وضرورة التخطيط له والنهوض بجميع مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقوم هذا البرنامج على خمسة محاور رئيسية هي المحور المؤسسي والخدمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وذكرت الجمعية في بطاقة الدعوة، أنه سيتم خلال المؤتمر «مناقشة ما يتم إنجازه على الصعيد الحكومي في المحاور الأربعة الأولى للبرنامج الوطني التنموي ومدى ارتباطها مع البرامج الحكومية الأخرى كبرنامج «إصلاح القطاع العام الاقتصادي» و«البرنامج الوطني لتحديث وتطوير التشريعات» و«البرنامج الوطني للإصلاح الإداري».

وأوضحت، أنه «سوف يتم بالوقت نفسه تقديم تحليل لهذه الإنجازات ومدى تلبيتها لما جاء من توصيات في مؤتمري الجمعية البريطانية السورية السابقين».

ويتضمن برنامج المؤتمر لليوم الأول جلستين، الأولى تناقش «المحور المؤسسي- البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة»، في حين تناقش الثانية «المحور الخدمي- تطوير وتحديث البنى التحتية».

ويتضمن برنامج اليوم الثاني ثلاث جلسات، الأولى تناقش «المحور الاجتماعي- التنمية الإنسانية والإجتماعية»، والثانية تناقش «المحور الاقتصادي- النمو والتنمية»، على حين تحمل الثالثة عنوان «حلقة دراسية عن مدينة دمشق»، ومناقشة الخبراء، ومناقشة مفتوحة.

وأقامت الجمعية مؤتمرها الأول بدمشق في أيار ٢٠١٧ حول واقع المعيشة اليومي للسوريين في ظل الحرب الشرسة التي تشن على سورية، وبحث عدة محاور تتعلق بالتداعيات والتحديات التي تواجهها سورية من قضايا فساد وأزمات متلاحقة بمختلف القطاعات الخدمية، والآفاق المستقبلية والفرص التي يمكن أن تنتج بعد انتهاء الحرب على الصعيد الاقتصادي والعمراني والتعليمي.

وفي كانون الثاني ٢٠١٨ أقامت الجمعية مؤتمرها الثاني حول المشروع الحكومي للإصلاح الإداري الهادف لإجراء إصلاحات جذرية على البيئة الإدارية التي تعمل ضمنها مؤسسات الدولة السورية.

شارك في كل من المؤتمرين رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة السورية إضافة إلى برلمانيين وخبراء اقتصاديين وأكاديميين وأعضاء في الجمعية، حيث تم تقديم العديد من الحقائق والبيانات حول المواضيع المطروحة ومن ثم تم فتح باب الأسئلة والمناقشة الشفافة مع جميع المشاركين وذلك بكل محور من محاور المؤتمرين.

وتبين حسب الجمعية من خلال العروض والمناقشات خلال المؤتمرين وجود كم كبير من الأمور والهواجس التي تسترعي تسليط الضوء على أبرزها، واقترحت ما يمكن أن يفيد من توصيات حولها، وشملت جميع المحاور التي تمت مناقشاتها.

من أعمال مؤتمر الجمعية البريطانية السورية العام الماضي – (الوطن – أرشيف)

يوسف لـ«الوطن»: قبول ضمانة نقدية بفائدة ٥ بالمئة بدلاً من رهن العقارات

«التجاري السوري» يبسّط إجراءات الكفالات

عبد الهادي شباط

صرح المدير العام للمصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن» بأنه تم تعديل الكفالات لدى المصرف بقرار مجلس الإدارة لجهة منح كفالة بضمانة نقدية بمعدل فائدة ٥ بالمئة بدلاً من الحاجة لرهن عقارات، إضافة لمنح كفالات دون وجود عقود مناقصات كما كان معمولاً به سابقاً، وإضافة لمنح كفالات بضمانة وديعة مجمدة بعد تفويض البنك بكسرها، معتبراً أن هذه التعديلات تمنح المزيد من التسهيلات والمرونة بما ينعكس إيجاباً على المتعاملين مع المصرف لجهة اختصار الوقت والإجراءات التي عادة ما تكون مطلوبة في إنجاز الكفالات، إضافة لمنح مرونة أكبر وصلاحيات أوسع لمدراء الفروع لدى المصرف لإصدار الكفالات المؤقتة وتحرير الكفالات النهائية ضمن حدود وضوابط محددة

وتشتمل التعليمات التي أصدرها المصرف فيما يخص التسهيلات الممنوحة في الكفالات تعديل مؤونة تسهيلات الكفالات لتصبح ٤ بالمئة كفالة أولية و٨ بالمئة كفالة نهائية، للمنح الجديد أو الزيادة في المنح.

أما بالنسبة للكفالات التي تم اصدارها بمؤونة ١٥بالمئة و٢٥بالمئة أو ١٠بالمئة و٥٠ بالمئة فتبقى كما هي لحين إلغاء هذه الكفالات على أن يتقدم المتعامل بطلب تعديل للمؤونة، وتطبق للكفالات التي ستصدر بعد تاريخ قرار التعديل، وفي حال عدم استعمال التسهيلات في الكفالات فلا يتم تخفيضها أو إلغاؤها عند التجديد أو التعديل إلا بناءً على اقتراح مدير الفرع أو بناءً على طلب المتعامل، مع إمكانية منح تسهيلات في الكفالات دون وجود عقود مناقصات ودون التقيد بالحد الأقصى بما لا يتجاوز ١٠٠ بالمئة من صافي قيمة الضمانات المقدمة إذا تحقق شرط وجود سجل تجاري مذكور فيه فعالية المقاولات أو الدخول في المناقصات، وتقديم وثيقة تثبت درجة تصنيف المقاول لدى نقابة المقاولين لا تقل عن الدرجة الثانية (في حال كان المتعامل مقاولاً).

إضافة إلى منح مدير الفرع صلاحية الموافقة على إصدار كفالات مؤقتة بمؤونة ٤ بالمئة بشكل استثنائي فقط بحدود ١٠ بالمئة من قيمة تسهيلات الكفالات الممنوحة وبسقف ١٠ ملايين ل. س شرط أن يتقدم المتعامل بطلب إصدار كفالات مؤقتة بمؤونة ٤ بالمئة ضمن حدود الـ١٠بالمئة من قيمة التسهيلات الممنوحة واستعماله لكامل التسهيلات بالكفالات، أو إذا كان الرصيد المتبقي من الكفالات غير المستعمل لا يكفي لإصدار الكفالة المؤقتة المطلوبة وشرط أن يغطي صافي قيمة الضمانات العقارية بعد الهامش المبلغ المستعمل من الكفالات إضافة لمبلغ الكفالة المؤقتة المطلوب إصدارها.

بالإضافة إلى منح مدير الفرع صلاحية تمديد كفالة نهائية للمتعامل الذي استحقت تسهيلاته دون العودة إلى مديرية التسليف وإصدار كفالة مؤقتة بعد موافقة مديرية التسليف وفق جملة من الشروط أهمها أن يكون طلب تجديد تسهيلات المتعامل قيد الدراسة لدى الإدارة العامة، وعدم وجود أي كفالة مستحقة أو أية التزامات أخرى مترتبة على المتعامل، وعدم تجاوز السقف الممنوح، وكفاية الضمانة العقارية المقدمة أصولاً لتغطي مبلغ المنح.

كما يتم منح كفالات بمؤونة ٤ بالمئة أولية و٨ بالمئة نهائية بضمانة وديعة لأجل مجمدة شرط أن يتعهد المتعامل خطياً برهن الوديعة ضمانا للكفالات الممنوحة، وتفويض المصرف بكسرها لسداد التزاماته تجاه المصرف في حال عدم التزامه بشروط استخدام التسهيلات على ألا تتجاوز قيم الكفالات الممنوحة ٩٠ بالمئة من قيمة الودائع المجمدة، شريطة أن تكون الوديعة المجمدة بالليرات السورية حصراً، وتحتسب فائدة على الوديعة المجمدة إن رغب المتعامل بنسبة ٥ بالمئة، وتحدد فترة استحقاق سنة كحد أقصى إذا كانت الوديعة لأجل تجدد تلقائياً.

أما في حال كانت الوديعة لا تجدد تلقائياً (أي وديعة لفترة واحدة فقط) فيجب أن يكون تاريخ استحقاق الكفالات الممنوحة قبل تاريخ استحقاق الوديعة، ويتم استيفاء عمولة خط التسهيلات غير المباشرة وفق التعليمات المعمول بها، ويتم منح وتجديد وإلغاء الكفالات بضمانة وديعة لأجل وفق صلاحيات منح وتجديد التسهيلات المعمول بها أصولاً، وعند إلغاء تسهيلات الكفالات الممنوحة يتم فك تجميد الوديعة، بناء على طلب المتعامل بإلغاء التسهيلات وفك تجميد الوديعة.

«الغذائية» تهدّد بفسخ عقود وكلاء المياه المعدنية لضبط الاحتكار

هناء غانم

صرّحت المديرة العامة للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حلله لي لـ«الوطن» أنه بناء على ما أثير مؤخراً حول عدم توافر المياه المعدنية بالأسواق المحلية مقارنة مع كميات الإنتاج الموزعة للمعتمدين والوكلاء من الوحدات التابعة فقد تم إصدار قرار يقضي بمراقبة الكميات الممنوحة يوميا للوكلاء والمعتمدين مع أماكن التوزيع تحت طائلة مساءلة إدارة الشركة ومديري الوحدات، وأنذرت حللي أنه في حال عدم الالتزام سيتم فسخ العقد الموقع مع الوكيل.

وبينت أنه سيتم تقديم كشوف يومية إلى المديرية التجارية في المؤسسة تفيد بمراقبة الوكلاء في أماكن التوزيع في كل المحافظات.

وأرجعت مديرة المؤسسة هذا الإجراء أيضاً إلى ما يجري في السوق من احتكار للمادة من بعض التجار والوكلاء الذين يحرصون على رفع سعر عبوات المياه وفق مصالحهم.

ولفتت حلله لي إلى أن المؤسسة تعمل على تطوير الإنتاج من المياه مشيرةً إلى مشاريع مياه جديدة ستكون حتى بداية ٢٠٢٠ قيد التشغيل بطاقات إنتاجية مختلفة من ٦٠٠٠ إلى ٢١٠٠ جعبة بالساعة، حيث تم مؤخراً المصادقة على عقد من قبل الشركة لإضافة خط جديد لمعمل بقين بطاقة ٦٠٠٠ جعبة في الساعة، وهو مدرج في الخطة الإنتاجية للمؤسسة وهو قيد التعاقد والتثبيت، كما تمت الموافقة على إقامة معمل جديد في منطقة نبع السن بطرطوس.

وبينت أن هناك مشاكل فنية في نبع الفيجة تتمثل بأن آلة النفخ شبه مستهلكة وقد تم استبدالها والاتفاق على أن يكون التوريد فيها نهاية الشهر الثالث القادم كذلك الضاغط يتم حالياً فض العروض وسيتم رفع الطاقات الإنتاجية كحل إسعافي لهذا العام لتغطية الطلب على الأسواق وهذا ما سوف نلمسه في الربع الثاني من العام الجاري، وحتى يتم تركيب الآلة قامت المؤسسة بحل إسعافي مؤقت حيث تم استئجار آلات نفخ يدوية لنفخ العبوات في أرض الشركة لتغطية الطاقة الإنتاجية لخط التعبئة.

وأكدت حلله لي إننا نملك من الطاقات الإنتاجية للمياه المعدنية ما يغطي حاجة السوق المحلي وهناك مساع لفتح وكالات للتصدير مع بداية العام، وأسواقنا ليست بحاجة إلى استيراد أي نوع من المياه غير المعرف مدى ملاءمتها للشروط الصحية، لكن لابد من ضبط الموضوع والحد من احتكار المادة إضافة إلى أن للاستيراد ووفقا لتوجهات الحكومة أولويات لذلك لابد من توفير وضبط القطع الأجنبي لاستيراد الضروريات.

ومن الجدير ذكره أن الشركة العامة للمياه من الشركات الرابحة وقد بلغ ربحها للعام الماضي نحو ٣,٢ مليارات ليرة سورية.

ميدا لـ«الوطن»: ٥٠٠ عقد تصديري للحمضيات منذ بداية الموسم

الوطن

كشف مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدا لـ«الوطن» عن تقديم المصدرين نحو ٥٠٠ عقد تصديري للحمضيات بهدف الحصول على دعم الشحن منذ بداية الموسم الحالي، مبيناً أنه يجري حالياً العمل على تحضير هذه العقود للعرض على اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٩١ تاريخ ٢٣ / ٩ / ٢٠١٨ لدراستهم والتصديق عليهم أصولاً.

وأكد مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات أنه استناداً إلى توجيهات رئاسة مجلس الوزراء للتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم دعم للشحن البري والبحري للحمضيات لضمان تسويق أكبر كمية ممكنة من موسم الحمضيات وافق مجلس إدارة هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ / ١٢ / ٢٠١٨ على تقديم دعم شحن بري لحاويات ودعم شحن بري لسيارات الشحن البرية بمبلغ يعادل ٨٠٠ ألف ليرة سورية أي حوالي ١٦٠٠ دولار للحاوية أو السيارة الواحدة.

ولفت ميدا إلى أنه تم تحديد فترة تقديم عقود التصدير المبرمة من تاريخ ١٥ / ١١ / ٢٠١٨ و لغاية ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨، مبيناً أنه يتم قبول الوثائق والثبوتيات المتعلقة بالعملية التصديرية والمحددة في القرار الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم /٩٢٣/ تاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠١٨ وذلك خلال الفترة من ١٥ / ١١ / ٢٠١٨ ولغاية ١ / ٥ / ٢٠١٩ لتمكين أكبر عدد من المصدرين من الحصول على الدعم.

«الآيزو» في الأربعاء التجاري

توتونجي: استخدام علامة الجودة كميزة تسويقية أساء إليها

وفاء جديد

خصصت غرفة تجارة دمشق لقاء الأربعاء التجاري أمس لبحث آلية الحصول على شهادة الجودة (الآيزو) والكلف المترتبة وذلك بالتعاون مع مركز إياس الأكاديمي لنظم إدارة الجودة.

خلال الندوة أشار المدير العام للمركز مهند توتونجي إلى أن هناك لغطاً كبيراً في المجتمع بما يخص علامة الجودة، وأوضح أن أغلب المواصفات هي دليل إرشادي لكيفية التخفيف من مشاكل العمل، مشيراً إلى وجود مواصفات لكل الاختصاصات العلمية والمهنية.

ولفت توتونجي إلى أن استخدام علامة الجودة كميزة تسويقية أساء إليها، مشيراً إلى أن نظام الجودة هو مجموعة الإجراءات خلال العمل التي يقوم بها مجموعة من العاملين الإداريين في المصنع.

وفيما يتعلق بموضوع الكلف لفت إلى أن متوسط الكلف لدى الشركات المانحة الأوروبية يبلغ ١٢٠٠ دولار ويرتفع أحياناً ليصل إلى ١٥٠٠ دولار بشكل أولي، لكن عند التجديد يبلغ متوسط الكلف ٩٠٠-١٠٠٠ دولار، ولا يتغير السعر بتغير الجهة المانحة طالما أن المواصفة نفسها.

بدوره وصف مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي الندوة بأنها جزء من نشر ثقافة الآيزو في المجتمع، مشيراً إلى أن كل أعمال غرفة تجارة دمشق مضبوطة ضمن إجراءات الآيزو ٩٠٠١ لكون الغرفة حاصلة على شهادة الآيزو ٩٠٠١ عام ٢٠٠٦ كأول غرفة تجارة سورية، ولفت إلى أن جزءاً من الميزة التنافسية اليوم سواء للشركاء أو الأعمال التجارية والصناعية ترتبط بالتكاليف والجودة والنوعية وشهادة الآيزو، وهذه العناصر تشكل القدرة التنافسية للأعمال.

وأوضح خربوطلي أن الآيزو عمل مستمر وليست مرتبطة بفترة معينة، مبيناً أن حصول أي منتج على شهادة الآيزو يعني أنه خضع لإجراءات استطاع بها أن يأخذ شهادة تتعلق بالإدارة فالآيزو هي مواصفة للإدارة، وذلك لا يتعلق بالجودة والنوعية، لافتاً إلى أن الأكثر أهمية في الآيزو هي إجراءات تحسين العمل فمن يحصل عليها يعني أن إجراءاته الإدارية صحيحة جداً وفعالة وفي هذه الحالة يفترض أن يكون المنتج جيداً، لكن ذلك ليس عاملاً كافياً إذ إنه من الممكن أن تكون الإجراءات ضمن الآيزو لكن هناك خطأ باختيار الموردين أو تحيز باتجاه معين.

اجتماع سوري إيراني في «الأشغال»: تمكين شركات إيرانية في الإعمار

صالح حميدي

أكد معاون وزير الأشغال العامة والإسكان مازن اللحام سعي الوزارة لتشكيل مجموعة عمل تنفيذية وأخرى فنية متخصصة من الوزارة والجهات المرتبطة بها للتنسيق مع نظيرتها من الجانب الإيراني لرفع نتائج الاجتماعات الدورية والتي ستكون بالتناوب في دمشق وطهران إلى اللجنة العليا المشتركة.

جاء حديثه خلال اجتماع فني في الوزارة أمس لمناقشة الآلية التي تسهم بتفعيل ما ورد بمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مؤخراً من الجانبين السوري الإيراني، لافتاً إلى أن مجموعة العمل سوف تتمتع بالصلاحيات التي تخولها اتخاذ القرار وحل المشكلات إن وجدت.

من جانبه أكد وكيل وزارة الطرق وبناء المدن الإيراني مازيا حسيني ضرورة وضع مذكرة التفاهم موضع التنفيذ ليتسنى للشركات الإيرانية المساهمة في مرحلة الإعمار والبناء.

وتضمنت مذكرة التفاهم تبادل المعلومات والخبرات والبحوث المتعلقة بمهام وإمكانيات كل منهما في مجالات الأشغال العامة والإسكان في مجال تقنيات التشييد السريع واستراتيجيات تنفيذ وصيانة الإنشاءات العامة وتطوير أساليب الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية بين المؤسسات الحكومية المكلفة بهذا النظام بين كلا البلدين.

إضافة إلى تحسين جودة المنتج الإسكاني والتطوير والاستثمار العقاري والتعاون الفني والتقني وتطوير المعلوماتية والمواصفات الفنية والتشريعات في مجال الأشغال العامة والإسكان والمواصفات الفنية المتعلقة بتصميم المنشآت ومواد البناء والحماية الزلزالية للمباني والمنشآت العامة والتدريب والتأهيل.

كما نصت المذكرة على إمكانية تعديل أو تغيير أو إضافة أي بند أو مادة إلى هذه المذكرة بالموافقة المشتركة لأي من الطرفين.